Orange الخط الخلوي

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف: ٩٦٢ ٦٤٦٠٦٦٦٦+
فاكس: ٩٦٢ ٦٤٦٠٦١١١+
www.orange.jo

الرقم: 6 / 19 /15/ 11 / 3596

التاريخ : 2018/7/8

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع : ملحق إخطار طلب ملاحظات

حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تحية وبعد،

إشارة إلى كتاب الهيئة رقم (ف/4847/1/17/4) تاريخ (2018/6/7) بخصوص الاخطار الإضافي حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، نرفق لكم ملاحظاتنا على تلك الوثيقة آملين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

2

الرئيس التنفيذي

تيري ماغينيه

شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة – أورانج

ملاحظات شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج الخط الخلوي) على ملحق إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تشكر شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال امام جميع المعنيين لتقديم ملاحظاتهم وآرائهم بخصوص المقترحين الواردين في الاخطار الإضافي حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، وتأمل أخذ ردودها واقتراحاتها أدناه بعين الاعتبار.

تتألف ملاحظات أورانج الخط الخلوي من جزأين: ملاحظات عامة وملاحظات تفصيلية.

ملاحظات عامة:

تدعم أورانج الخط الخلوي جهود الهيئة في مراجعة خطة الترقيم الوطنية، مع تأكيدها على أن مراجعة خطة الترقيم الوطنية يجب أن تستند إلى المبادئ التالية:

1. حدوث تغيير كبير في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
2. حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
3. ظهور الحاجة إلى سعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
4. أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين.

وتؤكد شركة أورانج الخط الخلوي أيضا على أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يتم وفق خطة زمنية محددة تتضمن فترة زمنية كافية لإجراء التغييرات الفنية والتجارية اللازمة، وتراعي صعوبات وكلف التطبيق، إضافة إلى إعلام المستخدمين وتوعيتهم بتلك التغييرات.

ملاحظات تفصيلية

أولا: مقترح استحداث سعة رقمية جديدة لخدمات الدليل لخطة الترقيم الوطنية:

1. لم يتضمن الاخطار الاسباب الداعية للتعديل المقترح وتحليل الهيئة لمتطلبات هذا التعديل والأثار التنظيمية والتجارية المتوقعة لتطبيقه، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول الامور التالية:

أ. شكل الاختلاف بين الخدمات المقدمة حالياً باستخدام أرقام الاتصال المجاني (0800) عن تلك المقترحة باستخدام الارقام (88XXXX)، ومدى الحاجة لاستحداث السعة الرقمية الجديدة.

ب. ماهية الأمور التنظيمية المرتبطة بنماذج الأعمال ذات العلاقة بخدمات الدليل والاستعلام عن الخدمات، مثل:

i. مدى الحاجة لترخيص مقدمي هذه الخدمات.

ii. بما أن هذه الارقام سيتم تخصيصها الى شركات الاتصالات المرخصة والحاصلة على رخصة فردية وفق ما ورد في الاخطار مدار البحث، فان تفعيل هذه الارقام على شبكات المرخصين الاخرين يجب أن يخضع الى اتفاقيات ربط بيني بينهم، وبالتالي فإننا نرى بضرورة تحديد أي من خدمات الربط البيني التي ستندرج تحتها هذه الخدمة.

iii. تنظيم اسعار التجزئة المقدمة للمستخدم النهائي والاسعار الكلية بما فيها آلية التحاسب بين المرخص لهم في حال تقديم هذه الخدمات إلى المستخدم النهائي بالتعرفة المعمول بها للمكالمات المحلية، وكذلك في حال تم تقديمها كخدمة مجانية للمستخدم النهائي والتي تتحمل الجهة المخصص لها الرقم تكاليف الاتصال نيابة عنه، وفيما إذا سيتحمل المرخص له المقدم للخدمة تكاليف تلك المكالمة على أساس الكلفة، أو فيما إذا ستكون العلاقة بين المرخص له مقدم الخدمة والمرخص له الاخر مبنية على اسس تجارية لتحصيل قيمة التعرفة بالتجزئة من المرخص له مقدم الخدمة وليس على أساس الربط البيني للخدمة أو على أساس أسعار الجملة المقرة من قبل الهيئة، إضافة إلى ضرورة توضيح الية التحاسب في حال توفير خاصية تحويل المكالمات (relay service) من خلال خدمات الدليل.

iv. العلاقة بين المرخص له لتقديم هذه الخدمات ومختلف مؤسسات الاعمال المستفيدة من هذه الخدمات، فهل ستخضع الى شروط وأحكام يتم الموافقة عليها من قبل الهيئة كسائر خدمات التجزئة في السوق؟

v. بما أن المستفيد النهائي لدى مرخص ما قد ينتفع من الخدمة المقدمة من مرخص له اخر، ترى شركتنا ضرورة وضع ضوابط تنظيمية تبين حدود المسؤولية لكل من المرخص له مقدم الخدمة والمرخص له الاخر المرتبط به المستفيد النهائي.

2. لما سبق، تؤكد شركتنا على ضرورة دراسة موضوع خدمات الدليل والاستعلام عن الخدمات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور المذكورة أعلاه ومنها تخصيص السعات الرقمية المناسبة وشروط تخصيصها.

ثانياً: مقترح تخصيص رمز جديد لتقديم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m):

1. من حيث المبدأ، تؤيد أورانج الخط الخلوي تخصيص حيز رقمي لخدمات (m2m) نظرا لحجم الطلب المستقبلي على تلك الخدمات. ولكن، يجب أن تأخذ الهيئة بعين الاعتبار الامور التالية قبل اتخاذ قرارها بهذا الخصوص:
   أ. التكاليف الكبيرة المرتبطة بترحيل خطوط m2m الحالية إلى خطة الترقيم الجديدة، حيث سيتطلب ذلك الكثير من الاعدادات على قاعدة البيانات المشتركين في HLR ، prepaid charging system، postpaid charging system، وأنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM)، إضافة إلى اعمال التصميم والتخطيط والاختبار والترحيل.
   ب. أثر تطبيق هذا التعديل على المشتركين الحاليين من حيث الإيرادات المتأتية لشركتنا من هؤلاء المشتركين خاصة أن تتبع استعمال حزم البيانات للمستخدم في قاعدة بيانات المشتركين يتم في الوقت الفعلي (real time)، حيث يتطلب تطبيق هذا التعديل بعض الوقت ووقف الخدمة لإكمال عملية الترحيل، الأمر الذي سيتسبب بخسارة في الايرادات والعديد من شكاوى العملاء كنتيجة لإيقاف الخدمة.
   ج. تخصيص هذه الارقام للمرخصين الفرديين بحيث تدعم شبكاتهم استخدام الشرائح الخلوية (SIM-based) لتقديم مختلف انواع وتطبيقات IoT وm2m.
2. لما سبق، ونظرا لكفاية استخدام السعات الرقمية الحالية لتقديم خدمات اتصال الآلة m2m، والتكاليف المرتبطة باستخدام حيز رقمي جديد لهذه الخدمات، نقترح على هيئتكم ما يلي:
   أ. الاستمرار في استخدام موارد الترقيم الحالية للاتصالات المتنقلة في خدمات m2m للمشتركين الحاليين.
   ب. البدء باستخدام سعات خاصة بخدمات m2m بشكل تجاري للمشتركين الجدد فقط (معظمهم من مؤسسات الأعمال)، مع عدم ترحيل الشرائح القديمة (SIM) إلى الحيز الرقمي الجديد حتى لا يتسبب ذلك في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسة ذات العلاقة، وتجنباً للتكاليف المرتبطة بذلك.
3. تؤكد شركة اورانج الخط الخلوي على أن عدد الخانات في السعة الرقمية المقترحة هو عنصر اساسي ومؤثر في البنى التحتية (Mobile core network, IT, customer care, backend systems)، الامر الذي ينطوي على آثار فنية ومالية كبيرة، اذ إن الحيز الرقمي المقترح من الهيئة (04 ABCD XX XXX) سيؤثر بشكل كبير على قاعد بيانات (rating databases) بسبب الصعوبات الفنية والعملية للاحتفاظ بحيزين رقميين مختلفين في عدد الخانات على نفس (rating databases)، فالحيز الرقمي المقترح

لاتصال الآلة يتألف من (11 خانة) بينما يتألف الحيز الرقمي للاتصالات المتنقلة من (10 خانات)، هذا بالإضافة إلى التكاليف الاضافية الكبيرة والمرتبطة بتعديل نظام الفوترة (mobile billing) وانظمة العناية بالعملاء (CRM). وعليه، فإن تساوي عدد الخانات بين هذين الحيزين الرقمين سيقلل تلك التكاليف بشكل كبير.

4. لما سبق، نقترح بأن يكون الحيز الرقمي الخاص باتصال الآلة (04 ABC XX XXX)، على ان يتم التخصيص بواقع مائة ألف رقم لكل طلب، وبحيث تكون قيمة ABC من (000) الى (999) وتحدد من قبل الهيئة بصرف النظر عن المرخص له أو الخدمة المقدمة او التقنية المستخدمة، مشيرين بهذا الخصوص الى أنه من المعروف أن الرقم (MSISDN) يستخدم لتعريف المشترك في أنظمة الفوترة وأنظمة إدارة علاقات العملاء، وليس ضرورياً من الناحية الفنية في تقديم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m)، وبناءً على ذلك، واستنادًا إلى خطط الموردين (Vendors) لشبكات m2m وIoT وأنظمة الفوترة ذات العلاقة، والممارسات المعتمدة في تقديم الخدمات، قد يتم الاستغناء في المستقبل القريب عن الحاجة لتعريف المشترك بعنوان E.164 (MSISDN) في تطبيقات وخدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m) واستبدالها بعناوين تعتمد على بروتوكول الانترنت IPv6.